

بارومتر الأعمال

٢٠٢٠

العدد ٥٦



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

الححييت

- ١ ----- نبذة عن بارومتر الأعمال
- ٢ ----- المنهجية
- ٣ ----- نظرة عامة على الاقتصاد الكلي
- ٦ ----- مؤشر بارومتر الأعمال
- ٧ ----- تقييم الأداء السابق
- ٩ ----- استراتيجية الأعمال في المستقبل
- ١١ ----- المعوقات والتحديات التي واجهت قطاع الأعمال خلال الأزمة
- ١٢ ----- أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومات خلال الأزمة
- ١٣ ----- توقعات بالإجراءات الحكومية التي يتعين اتخاذها للحد من تراجع النشاط الاقتصادي
- ١٤ ----- ملحق الجداول

نبيب عن ببووو الأعمم

انطلاقا من دور المركز الا صري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تلاكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري من خلال متابلا وتقييم المؤشرات الكلية التي تصدرلا الجهات المعنية في هذا الشأن، يقوم المركز بإصدار بلاومتر الأعمال، والذي يقدم تقييلاً لأوريا لأداء عينة من الشركات خلال الربع محل الدراسة. لأيعكس هذا التقييلاً رأي مجتمع الأعمال بشأن الامو الاقتصادي، ولأأائج أعلال هذه الشلأكات من حيث الإنتاج، والمبيعات المحلية ولإلصادرات، وللامخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، ولأسلاً لأ، لأالأجور واللاوظ بلا، ولإستئلاار، لاما يلاي الضوء على توقعاتهلانفس مجموعة المتغيرات خلا . الربع التالي.

لأأقام لأمر لأأمصري للدراسات الاقتصادية لأنشر أول عدد لألأقريلاً لأومترلأأعمالا في عام ١٩٩٨ . ولتناول هذا التقرير نتائج مسح لعينة تضم ١٢٠ شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على القطاعات على النحو التالي: الصناعات التحويلية (٥٠%)، والخدمات المالية (١٣%)، ولالتشييد والبناء (١٢%)، ولانقل (١٠%)، ولإسباحة (٨%)، ولالاتلالاات (٧%)، وممثلة لمختلف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة وفقاً لعريف الانك لا لأكزي لإلصادر في ٥ مارس ٢٠١٧.

ويأتي هذا الأطلأ من بارومتر الأعمال في ظل فتره استثنائية لا يزال العالم يخوض فيها حرب شرسة لاد فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ويهدف هذا العطلأ إلى استكشاف تأثير فيروس كورونا على مجتمع الأعمال خاصة في ظل ما اتخذته لألحكولأة من إجراءات للتعامل مع الأزمة ولتخفيف التراجع في النشاط الاقتصادي، لأأمرلأأذي دفع المركز إلى إضافة تساؤل لأولاً رأي مجتمع الأعمال حول هذه الإجراءات من وجهة نظره لإتوقعاته لإجراءات جديدة لالحد من تراجع النشاط الاقتصادي خلال الفتره القادمة، بإلضافة إلى تساؤل بشأن المألوقات ولأ لأدياات التي لأأهته خلال فتره الأزمة.

ويقدم البارومتر تقييلاً لأداء شركات العينة ونتائج أعمالها لالال الربع الأول (يوليو - سبئلألأ ٢٠٢٠) من العام لأمال . ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ ومقارنته بالربع الرابع (أبريل- يونيو ٢٠٢٠) من لأعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠. كما يلخص توقعات هذه الشركاتا لأأائها خلال الأبع اللاني (أكتوبر - نيسمبر ٢٠٢٠) من العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

يلقي هذا الجزء نظرة عامة على التطورات الرئيسية التي شهدتها الاقتصاد العالمي والمحلي وكذا أداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر (حلاً أقفودت البيانات المتاحة).

ما زال العالم في مواجهة بائحة كوفيد-١٩ التي أودت بحياة أكثر من مليون شخص منذ بداية العام، فالكمل يتسابق لاكتشاف العلاج أو اللقاحات لمواجهته. وخلال الربع الثاني من العام بدأ الاقتصاد العالمي في التعافي التدريجي بعد فترة الإغلاق العام الكبير وتوقع صندوق النقد الدولي ركوداً أقل حدة نوعاً ما، وإن ظل عميقاً في عام ٢٠٢٠؛ حيث يقدر النمو العالمي بنحو -٤,٤% في عام ٢٠٢٠، مقابل توقعات بنحو -٤,٩% في يونيو ٢٠٢٠. ويعكس هذا التحسن تعافي الناتج المحلي الإجمالي بصورة أفضل مما كان متوقفاً خاصة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والصين. وارتبط ذلك بتخفيف الإغراق العام خلال شهري مايو ويونيو وبدء التعافي التدريجي للأنشطة الاقتصادية. ومما لا شك فيه أن حزم السياسات الاقتصادية والإجراءات التي تبنتها المنظمات والدول في مواجهة التداعيات المختلفة للجائحة قد ساهمت في التخفيف من تداعياتها الكارثية اجتماعياً واقتصادياً على مستوى العالم.

وعلى مستوى الاقتصاد المصري، أدت جائحة كورونا إلى تخفيض معدل نمو الناتج لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠، وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، من مستهدف ٥,٨% إلى ٤,٢% ثم إلى ٣,٦% للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، مما يشير إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل سالب في حدود ٢% خلال الربع الرابع من العام المالي (الشكل ١-١).

وجدير بالذكر أن تداعيات الأزمة على الاقتصاد المصري بكافة متغيراته بدأت من الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ ثم تفاقمت خلال الربع الرابع مع اشتداد الأزمة وتشديد الإجراءات الاترازية والغلق، وبالتالي فالبيانات الرسمية التفصيلية المتاحة عن الناتج المحلي الإجمالي بجانبه

الطلب والعرض لم تتجاوز الربع الثالث وبالتالي لا تعكس تبعات الأزمة الحقيقية بشكل دقيق.

وعلى مستوى مصادر النمو، أدت الأزمة في بداية حدوثها إلى تراجع كبير لمساهمة الاستثمار في الناتج بنحو ٢,٣% بينما زادت مساهمة الاستهلاك النهائي وصافي الصادرات كمصادر للنمو وذلك وفقاً لبيانات الربع الثالث للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، سبتمبر ٢٠٢٠).

أما على جانب العرض، فظلت قطاعات الاتصالات والتشييد والبناء وقناة السويس تحقق معدلات نمو تفوق متوسط معدل نمو لثلاثج المحلي الإجمالي خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠. وتأثرت قطاعات السياحة والصناعة التحويلية والاستخراجات بشكل مباشر بانتشار الفيروس في العالم وإن لم يكن تفاقم انتشار الفيروس في مصر بعد (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يونيو ٢٠٢٠).

وانعكست تداعيات الأزمة على ارتفاع معدل البطالة ليبلغ ٩,٦% خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ (الشكل ١-١).

وقد شهد شهر مايو ٢٠٢٠ أعلى معدل للبطالة على مدى الفترة أبريل-يونيو ٢٠٢٠؛ حيث بلغ معدل البطالة به ٩,٩% ليعكس بذلك أثر الإغلاق والحظر الجزئي والعديد من الإجراءات الاحترازية التي تم تطبيقها لاحتواء الفيروس، ثم تحسن قليلاً مع بدء إعادة الفتح التدريجي لأغلب الأنشطة والتخفيف من شدة الإجراءات الاحترازية في يونيو ليصل إلى ٩%.

وتفاوت معدل البطالة من حيث الجنس أو المؤهل العلمي أو الإقليم وهو ما تعكسه خصائص المتعطلين؛ حيث لا يزال معدل بطالة الإناث (١٢,٦%) يفوق معدل بطالة الذكور (٨,٥%)، وكذلك ارتفاع معدل بطالة الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة والذي بلغ ١٧,٣% عن متوسط معدل البطالة الإجمالي. وعلى مستوى الأقاليم، شهدت المحاف لألأد:

ومع اتجاه البنوك المركزية على مستوى العالم إلى تخفيض أسعار الفائدة قام البنك المركزي المصري في مارس ٢٠٢٠ بخفض أسعار الفائدة بـ ٣٠٠ نقطة أساس، ثم قام بإجراء تخفيض آخر في سبتمبر ٢٠٢٠ بواقع ٥٠ نقطة ليصبح معدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الائتمان والخصم ٨,٧٥%، و٩,٧٥%، و٩,٢٥% على التوالي (الشكل ٢-١)، (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠).

ونظرياً، في الظروف العادية يرتبط انخفاض سعر الفائدة بتحفيز شهية القطاع الخاص على الائتمان لتمويل العمليات التوسعية، إلا أن زيادة اعتماد الحكومة على الائتمان المحلي لتمويل العجز في الموازنة خاصة في ظل الأزمة ترك ٢١% فقط من إجمالي الائتمان متاحاً للقطاع الخاص في يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٣٦% في يونيو ٢٠١١ بينما استأثرت الحكومة بنحو ٦٧% من إجمالي الائتمان المحلي (البنك المركزي، النشرة الشهرية الإحصائية، أعداد مختلفة).

وساعد على اتخاذ هذا الإجراء تراجع معدل التضخم السنوي^١ والذي بلغ ٣,٤% خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٠ في ثاني أدنى معدل له بعد ٢,٤% في أكتوبر ٢٠١٩، وذلك منذ ما يقرب من أربعة عشر عاماً.

الشكل ٢-١: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لأداء المستهلكين، أعداد مختلفة.

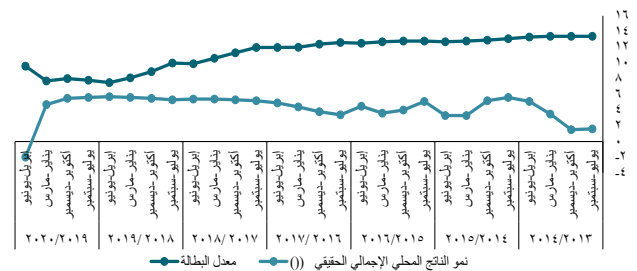
وعلى المستوى الخارجي، حذقت ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ ٥,١ مليار دولار في التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهو ما يمثل ١٤,٥ ضعف العجز الكلي في

^١ نتائج مسح الدخل والإهلاك لعام ٢٠١٧/٢٠١٨، بالإضافة إلى استمرار تراجع أسعار السلع الغذائية خاصة مع توافر المعروض بعد تراجع الصادرات نسبياً نتيجة للأزمة.

الحدودية أعلى معدل للأالة؛ حيث بلغ ١٤,٦% مما يشير إلى بوادر تأثير الأزمة على الأنشطة الاقتصادية بها خاصة السياحية. يليها المحافظات الحضرية والتي بلغ معدل البطالة بها ١٣,٩% وهو أعلى بنحو ٤,٤% عن مثيله في الربع المناظر. ووفقاً للحالة التعليمية للمتعلين، سجلت فئة الحاصلين على مؤهل متوسط أعلى معدل للبطالة والذي بلغ ٢١% خلال الربع الثاني من ٢٠٢٠ بنسبة زيادة ٧% عن مثيله في الربع السابق وهذا أمر منطقي نظراً لانخفاض معدل النشاط الاقتصادي نتيجة الأزمة، يليها الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق جامعي حيث بلغ معدل البطالة في هذه الفئة ١٤%.

وأخيراً، بشكل عام لم يحدث تغير كبير في طبيعة فرص العمل المولدة على مدى السنوات السابقة التي شهدت تراجعاً في معدل البطالة واستمر ذلك الوضع في توزيع المشتغلين خلال الربع محل الدراسة؛ حيث جاءت الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة والتشييد والبناء في مقدمة القطاعات استيعاباً للعمالة بما يتجاوز نصف أعداد المشتغلين وهي قطاعات جاذبة للعمالة متدنية المهارات إلى حد كبير بالإضافة

الشكل ١-١: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة



المصادر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، يوليو ٢٠٢٠، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقارير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي، أعداد مختلفة.

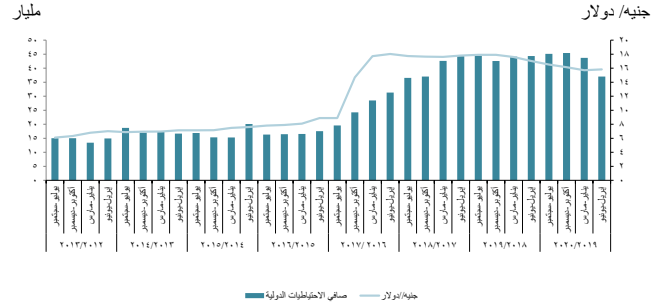
لكونها فرصاً غير مستدامة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

وعلى الجانب النقدي، في إطار مواجهة أزمة كورونا وما نتج عنها من تداعيات اقتصادية سلبية على النشاط الاقتصادي، بادرت كافة الحكومات بتبني سياسات نقدية ومالية توسعية،

^١ تجدر الإشارة إلى تعدد أسباب تراجع معدل التضخم منذ سبتمبر ٢٠١٩ ومنها ما يرتبط بالمنهجية؛ حيث تم تغيير سنة الأساس وتحديث الأوزان النسبية من

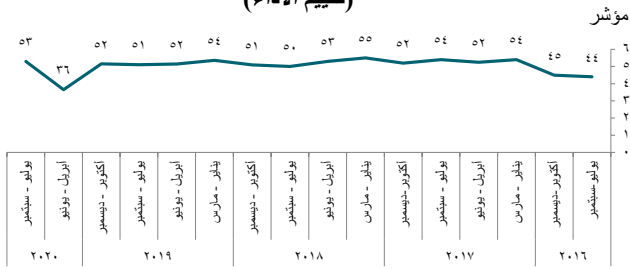
بمقارنة لالزلااع في سعر الصرف أمام الدولار بنحو ٧% عن قيمته في الربع المناظر (٢٠١٩/٢٠١٨) (الشكل ٣-١).

الشكل ٣-١: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف (جنيه/ دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري.

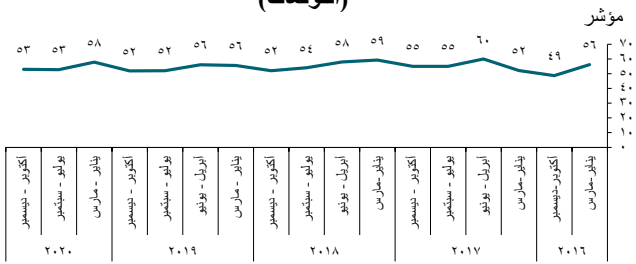
الشكل ١-٢: مؤشر بارومتر الأعمال
(تقييم الأداء)



المصدر: نتائج الاستبيان.

*البيانات الخاصة بالربعين يناير - مارس وأبريل - يونيو ٢٠١٦، والربع يناير - مارس ٢٠٢٠ غير متاحة.

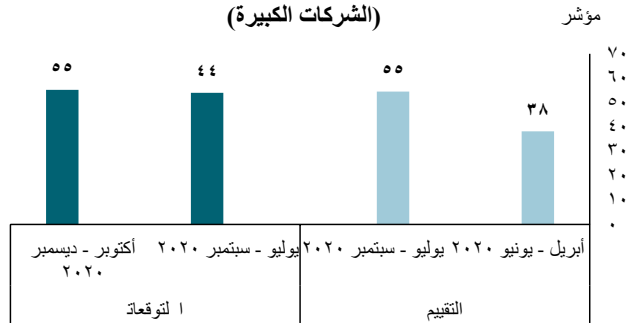
الشكل ٢-٢: مؤشر بارومتر الأعمال
(التوقعات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

*البيانات الخاصة بالربعين يناير - مارس وأبريل - يونيو ٢٠١٦، والربع أبريل - يونيو ٢٠٢٠ غير متاحة.

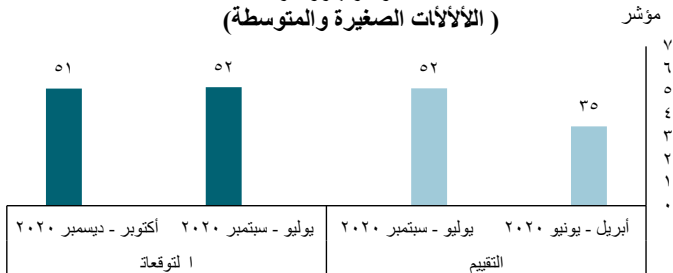
الشكل ٣-٢: مؤشر بارومتر الأعمال
(الشركات الكبيرة)



■ التوقعات ■ التقييم

المصدر: نتائج الاستبيان.

الشكل ٤-٢: مؤشر بارومتر الأعمال
(الأنشطة الصغيرة والمتوسطة)



■ التوقعات ■ التقييم

المصدر: نتائج الاستبيان.

مؤشر بارومتر الأعمال

تحسن في مؤشر أداء الأعمال، وتوقعات متفائلة خلال الربع القادم

شهد مؤشر أداء الأعمال تحسنا خلال الربع محل الدراسة (يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠) ليسجل ٥٣ نقطة؛ ويرجع ذلك إلى جهود القطاع الخاص في الحفاظ على تواجه في السوق بعد ما تكبده من خسائر خلال الربع السابق (أبريل - يونيو) الذي شهد ذروة انتشار فيروس كوفيد-١٩ وتطبيق العديد من الإجراءات الاحترازية (الشكل ١-٢). كما أظهرت نتائج الاستبيان استمرار التوقعات الإيجابية للشركات خلال الربع القادم (أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠)، حيث بلغت قيمة المؤشر ٥٣ نقطة، وهو نفس أداء الربع السابق (الشكل ٢-٢).

وعلى مستوى أحجام الشركات، أظهرت نتائج الاستبيان خلال الربع محل الدراسة (يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠) تحسنا في أداء الشركات مقارنة بالربع السابق (أبريل - يونيو ٢٠٢٠)؛ حيث سجل مؤشر أداء الشركات الكبيرة ٥٥ نقطة مقابل ٣٨ نقطة في الربع السابق، بينما شهد وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة تحسنا بقيم تتجاوز ٥٠ نقطة بعد قيم أدنى من ٥٠ نقطة في الربع السابق؛ حيث سجل المؤشر ٥٢ نقطة في الربع محل الدراسة مقابل ٣٥ نقطة في الربع السابق (الشكلان ٣-٢ و ٤-٢).

وعلى الرغم من استمرار عدم اليقين المرتبط بالفيروس، إلا أنه لم يمنع شركات القطاع الخاص من التفاؤل في توقعاتها خلال الربع القادم (أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠)، وإن كان التفاؤل أقل بالنسبة للشركات الصغيرة مقارنة بالكبيرة؛ فقد أظهرت النتائج ارتفاعا طفيفا في مؤشر توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع القادم (أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠)، ليسجل ٥١ نقطة مقابل ارتفاعه ليسجل ٥٥ نقطة بالنسبة للشركات الكبيرة (الشكلان ٣-٢ و ٤-٢).

لأليلاً الأداء الألبق

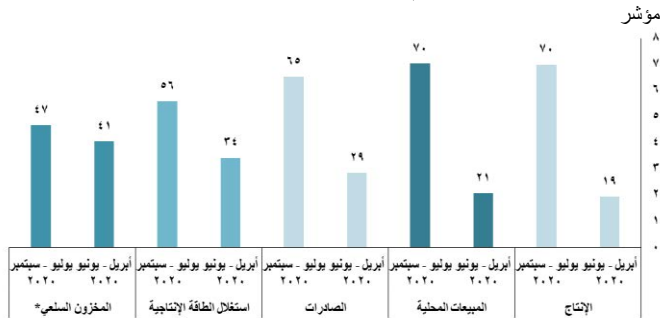
تحسن معظم مؤشرات الأداء الاقتصادي للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة بصورة غير مسبوقه

أفادت الشركات بمختلف أحجامها بتحسن ملحوظ في أدائها خلال الربع محل الدراسات (يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠) بالنسبة لكل من المبيعات المحلية والصادرات مقارنة بالربع (أبريل - يونيو) للعام ٢٠١٩/٢٠٢٠، وانعكس ذلك في تحسن مؤشرات الإنتاج والاستغلال للطاقة الإنتاجية، حيث سجلت مؤشرات الإنتاج تحسناً ملحوظاً في مستوى أداء كافة الشركات، وهو ما انعكس على مؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية بالنسبة للشركات الكبيرة مقارنة بالربع السابق، وثبات نفس الأداء للمشروعات الصغيرة نظراً للإجراءات الجديدة لتخفيف القيود المفروضة لمواجهة مرض فيروس كورونا الجديد (كوفيد-١٩) خلال الربع محل الدراسة (الشكلان ١-٣ و ٢-٣).

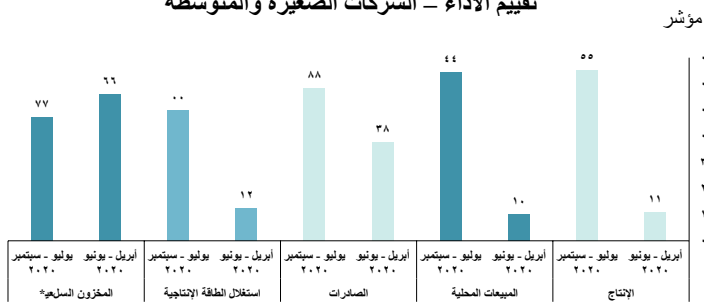
وعلى المستوى القطاعي، كما يتضح من الجدول (م ١)، أشد ارتداد نتائج الاستبيان إلى بدء تعافي العديد من الأنشطة مع انتهاء إجراءات الغلق، وتحديد قطاع الصناعات التحويلية وقطاعي الخدمات المالية والاتصالات؛ حيث سجل قطاع الصناعات التحويلية أفضل أداء خلال لارلاع محل الدراسة. ويرجع ذلك لعدة أسباب منها حزمة الإجراءات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الأزمة وبدء صرف مستحقات المصدرين لدى وزارة المالية، يليه قطاع الخدمات المالية الذي بدأ يشهد تفاؤلاً نتيجة عودة تدفقات رؤوس الأموال من الملائميين العرب والأجانب للاستثمار في البورصة، وكذلك لقيام الحكومة بـبضح مبلغ ٢٠ مليار جنيه للاستثمار في البورصة المصرية، يليه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والذي شهد انتعاشاً في الطلب عبر خدمات الإنترنت منذ بداية الأزمة، كما استفاد بشكل كبير من إجراءات الحظر التي تسببت بها الكورونا، وهو ما نتج عنه زيادة في استخدام الوسائل الإلكترونية ومن ثم ساهم في زيادة الطلب على خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وشهد قطاع النقل تراجعاً في الأداء خلال الربع محل الدراسة نظراً لعدم رجوع سلاسل التوريد العالمية وحركة التجارة، وارتفاع أعباء الرسوم الحكومية للقطاع، ويليها قطاع التشييد والبناء نتيجة

ركود الطلب على العقارات خلال فترة الأزمة وقرار وقف تراخيص البناء. وسجل قطاع السياحة أكبر التراجعات نتيجة لتوقف حركة السياحة ومنها المصرية بالتأكيد. وإن كانت مصر قد بدأت في فتح مجالها الجوي لاستقبال السائحين مع لابق الإجراءات الاحترازية وذلك اعتباراً من يوليو ٢٠٢٠.

الشكل ١-٣: مستوى النشاط الاقتصادي
تقييم الأداء - الشركات الكبيرة



الشكل ٢-٣: مستوى النشاط الاقتصادي
تقييم الأداء - الشركات الصغيرة والمتوسطة

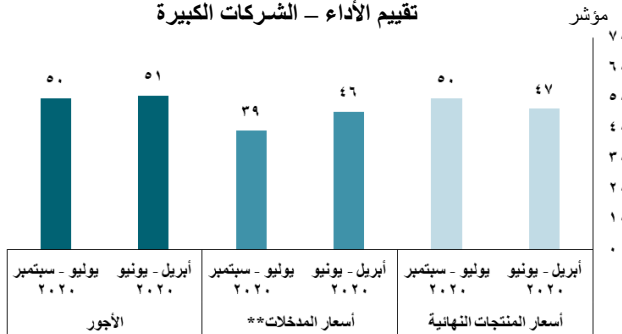


المصدر: نتائج الاستبيان.

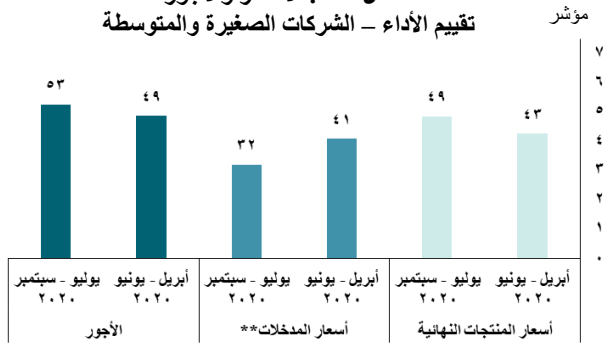
* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير اللاإلزامي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعباء. . . . إن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

التراجع الأكبر بين الشركات الكبيرة والصغيرة؛ حيث سجل المؤشر ٤٥ نقطة للشركات الكبيرة، و٤٨ نقطة للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع محل الدراسة (الشكلان ٣-٥ و ٣-٦).

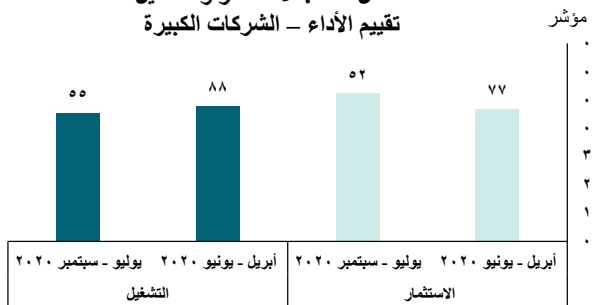
الشكل ٣-٣: الأسعار والأجور
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة



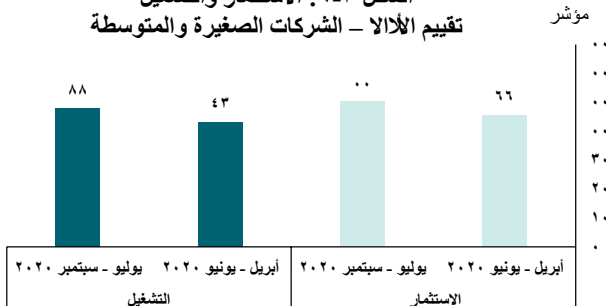
الشكل ٣-٤: الأسعار والأجور
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة



الشكل ٣-٥: الاستثمار والتشغيل
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة



الشكل ٣-٦: الاستثمار والتشغيل
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

** تم عكس ملامح الارتفاعات المدللة لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام، ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار الارتفاعات.

ارتفاع أسعار المدخلات وتراجع في مؤشر أسعار المنتجات النهائية للمشروعات الصغيرة وثباته للمشروعات الكبيرة

أظهرت نتائج تقييم الأداء ارتفاع أسعار المدخلات للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على حد سواء نظراً لما تسببت فيه الأزمة من اضطراب في سلاسل التوريد العالمية، وكذلك لعدم انتظام حركة استيراد مستلزمات الإنتاج والخامات وبطء إجراءات التخليص الجمركي مما أدى إلى قيام الموردين برفع أسعار المواد الخام الموجودة لديهم خلال الربع محل الدراسة، بينما لجأت أغلب الشركات الصغيرة والمتوسطة لخفض طفيف في أسعار المنتجات النهائية للخروج من الركود ومواجهة الانخفاض الملحوظ في المبيعات وهو ما ظهر في الربع محل الدراسة والربع السابق له، كما أظهرت النتائج ثبات الأسعار للمشروعات الكبيرة، وارتفاعاً طفيفاً في مؤشر الأجور بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يرجع إلى قيام غالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة بتقديم حوافز لتشجيع العمال على الاستمرار في أداء أعمالهم، حيث سجل المؤشر ٥٣ نقطة خلال الربع محل الدراسة يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠ مقارنة بالربع أبريل - يونيو ٢٠٢٠، بينما لجأت الشركات الكبيرة لتثبيت الأجور خلال نفس الفترة (الشكلان ٣-٣ و ٣-٤).

تحسن مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة وثباته للشركات الصغيرة، وانخفاض مؤشر التشغيل للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء

أظهرت النتائج تحسناً طفيفاً في مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة بعد أن كان قد شهد تراجعاً خلال الربع السابق؛ في حين أظهرت ثباته للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظراً للإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحفيز الاستثمار، ومنها تخفيض سعر الفائدة وتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء، وكذلك تقديم حزمة جديدة من التيسيرات الداعمة للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية المتضررة ومنها تأجيل سداد الضرائب والتأمينات. ولم يعكس ذلك على مؤشر التشغيل، والذي سجل عدم استعادة الشركات لكامل تعافيتها ومن ثم كشف عن تراجع في مؤشر التشغيل بها. وجاءت نسبة

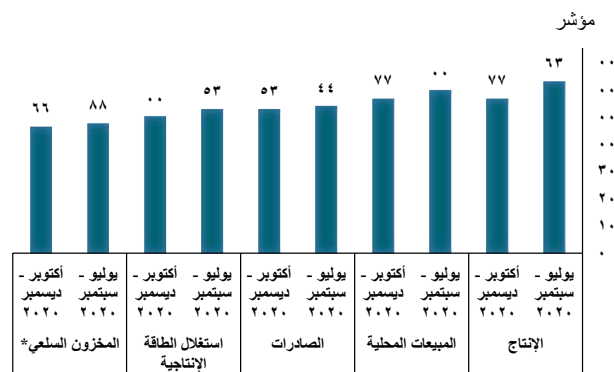
استراتيجية الأعمال في الأزمات

توقعات بتحسين مستوى النشاط الاقتصادي للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة

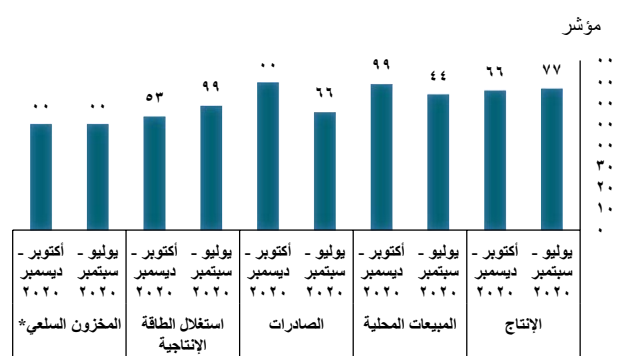
على الرغم من استمرار عدم اليقين بشأن فيروس كورونا المستجد، إلا أن مجتمع الأعمال أعرب عن تفاؤله حيال الربع القادم (أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠)؛ حيث تتوقع الشركات تحسن الظروف الاقتصادية خلال الفترة القادمة. وجاءت توقعات الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة متفائلة بشأن كافة المتغيرات الاقتصادية من إنتاج ومبيعات وصادرات وطاقات إنتاجية، وهو ما يعكس توقعات بحدوث انتعاش في الطلب المحلي والخارجي (الشكل ٤-١ و ٤-٢).

وعلى المستوى القطاعي، كما يتضح من الجدول (م٢)، جاءت التوقعات للربع القادم إيجابية بوجه عام لكافة القطاعات، ويمكن إرجاع ذلك إلى بداية تعافي النشاط الاقتصادي على المستويين العالمي والمحلي. كما أظ هرت النتائج أن قطاع السياحة أكثر القطاعات تفاؤلا خلال الربع القادم، يليه قطاع الصناعات التحويلية ويعكس ذلك أثر ما أعلنته الحكومة من سياسات لدعم هذين القطاعين، ويليهما قطاع الخدمات المالية نظرا لتوقعات برجوع رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار في البورصة، ثم قطاع الاتصالات نتيجة التوجه العام للتحول الرقمي للخدمات، وأخيرا، قطاعا التشييد والبناء والنقل.

الشكل ٤-٢: مستوى النشاط الاقتصادي
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



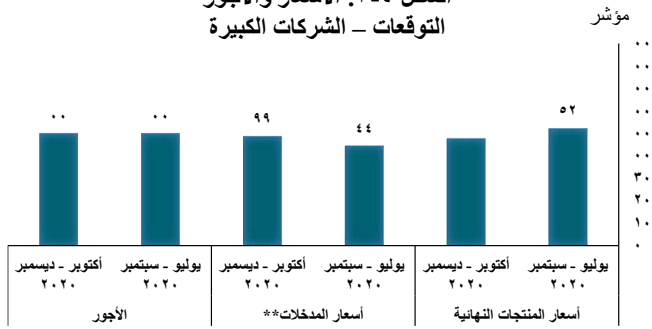
الشكل ٤-١: مستوى النشاط الاقتصادي
التوقعات - الشركات الكبيرة



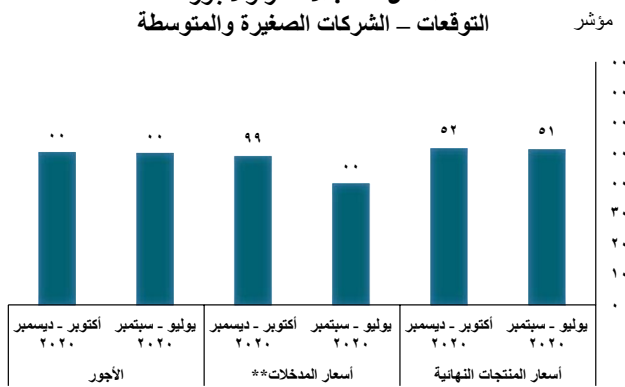
المصدر: نتائج الاستبيان.
* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن الانخفاض المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

المصدر: نتائج الاستبيان.
* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن الانخفاض المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

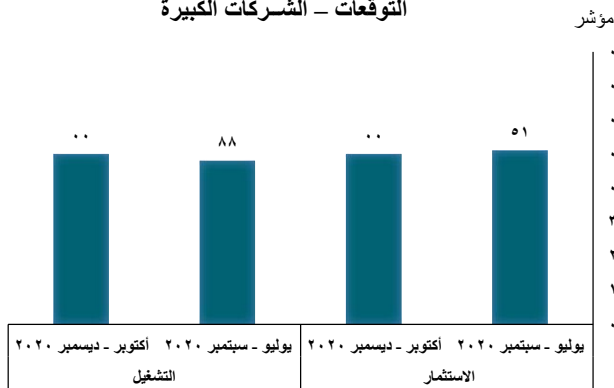
الشكل ٤-٣: الأسعار والأجور
التوقعات - الشركات الكبيرة



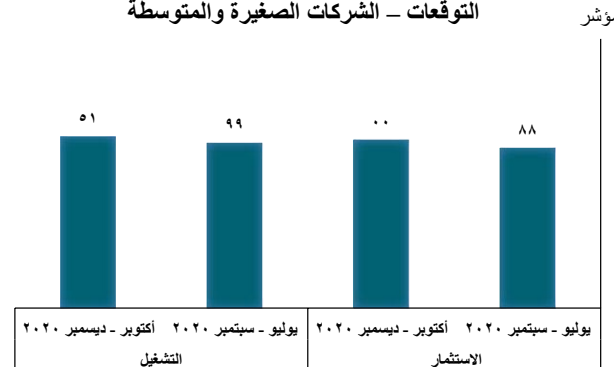
الشكل ٤-٤: الأسعار والأجور
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



الشكل ٤-٥: الاستثمار والتشغيل
التوقعات - الشركات الكبيرة



الشكل ٤-٦: الاستثمار والتشغيل
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار لالى المؤشر. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

توقعات بارتفاع أسعار المدخلات وانخفاض أسعار المنتجات للشركات الكبيرة وارتفاعها للشركات الصغيرة

تتوقع الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة استمرار الارتفاع في أسعار المدخلات ولكن بدرجة أقل في حالة الشركات الكبيرة مما يتيح لها القدرة على تخفيض أسعار المنتجات النهائية. كما أظهرت النتائج توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع طفيف لأسعار المذتجات النهائية حيث تجا وزد قيمة المؤشر ٥٠ نقطة. كما أظهرت النتائج انخفاض طفيف في نفس المؤشر بالنسبة للشركات الكبيرة. كما تتوقع الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء ثبات مؤشرا للأور خلال الربع القادم (الشكلان ٤-٤ و ٤-٤).

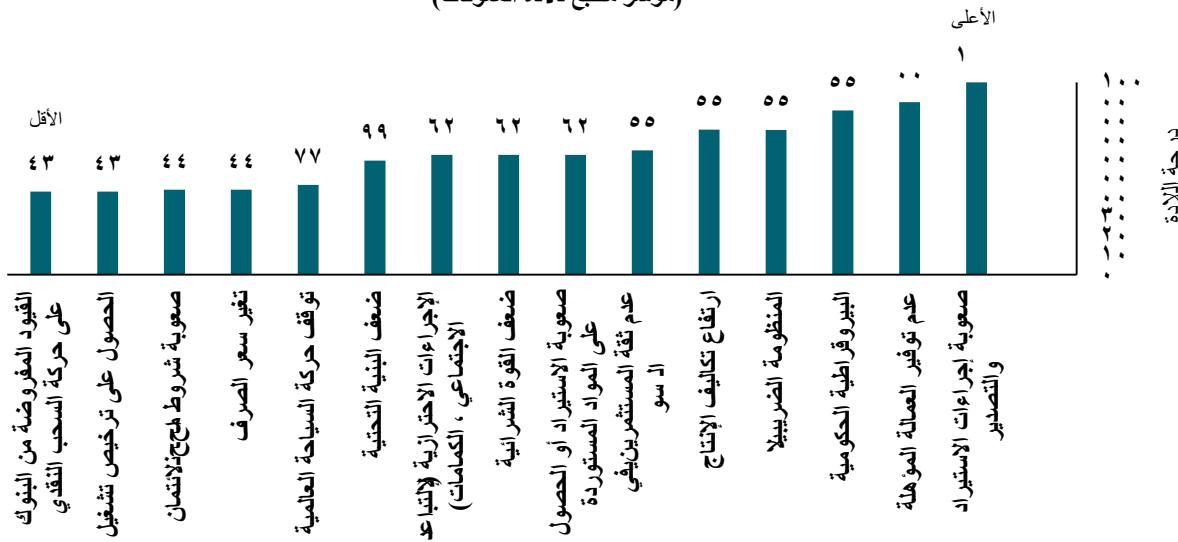
توقعات بثبات مؤشر الاستثمار لكافة الشركات الصغيرة والمتوسطة وثباته للشركات الكبيرة

تتوقع كافة الشركات مؤشر الاستثمار بالنسبة للربع القادم (أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠)، ويُعزى ذلك إلى تخوف القطاع الخاص من ضخ استثمارات جديدة في ظل بداية ظهور الموجة الثانية للفيروس. كما أظهرت النتائج تحسنا طفيفا في مستويات التشغيل لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة وثباتها لدى الشركات الكبيرة مما يتطلب توجيه السياسات لحث الشركات على الاحتفاظ بالعمالة وطرح مزيد من الحوافز لتشجيعها على التوسع والاستثمار في أنشطة مولدة لفرص العمل (الشكلان ٤-٥ و ٤-٦).

العلالات والتحديات التي واجهت قطاع الأعمال خلال فترة الأزمة

أشد المعوقات: صعوبة إجراءات الاستيراد والتصدير، عدم توفر العمالة الماهرة، البيروقراطية الحكومية، المنظومة الضريبية
يوضح الشكل ٥ التالي المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة مرتبة تنازليا حسب شدتها من
وجهة نظر شركات العينة، لأتصدرت صعوبة لأداءات التصدير أشد المعوقات التي شهدت شركات الألية خلال الربع محل الدراسة،
يليه عدم توفر العمالة الماهرة، ثم البيروقراطية الحكومية، والمنظومة الضريبية، مما يستلزم وضع حلول استراتيجية لتبسيط العديد
من الإجراءات الحكومية في ظل الـ ظ... الحرجة.

الشكل ٥: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال
(مؤشر مطبوع للأداة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال فترة الأزمة

تحجيم القطاع لإير الرسمي، تأجيل وتخفيض لضرائب، مبادرات البنك المركزي، دعم الصادرات كما يتبين من الشكل ٦، أشاد مجتمع الأعمال بالإجراءات الحكومية لتحجيم القطاع غير الرسمي من خلال طرق عديدة من أهمها تحجيم المعاملات المالية النقدية عبر تعميم الإلحومة المدفوعات للإلإرونية والمصرفية بدلا من المدفوعات النقدية. كما أشاد مجتمع الأعمال بقرار بتأجيل وتخفيض الضريب لدعم القطاع الخاص في مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كورونا. وأشادت شركات العينة بمبادرات البنك المركزي لدعم القطاعات المختلفة مما ساهم في تخفيف التأثير السلبى للوباء على الشركات، كما أشادت الشركات بقرارات الحكومة المساندة لقطاع الأعمال ومنها صرف دعم الصادرات، وأشارت لأهمية ما قامت به من إجراءات لدعم القطاعات المتضررة من تسهيلات انتمائية.

الشكل ٦: إجراءات الحكومة خلال فترة الأزمة
(مؤشر مطبوع للإجراءات)



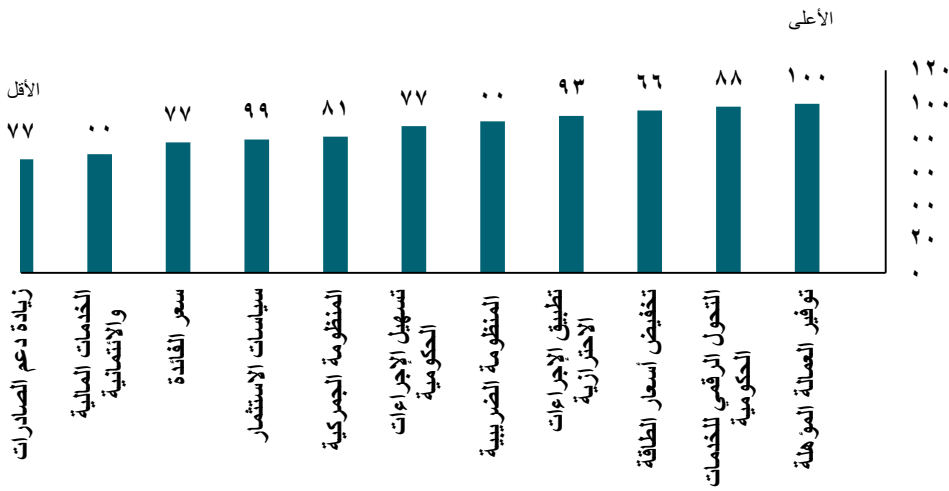
..... نتائج الاستبيان.

تولعات الإجراءات الحكومية التي يتلإلإل أخذها للحد من تراجع النشاط الاقتصادي

اولوية لأبتوفير العمالة المؤهلة، التحول الرقمي للخدمات الحكومية، تخفيض أسعار الطاقة، وتطبيق الإجراءات الاحترازية.

كما يتبين من الشكل ٧، اقترحت الشركات مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها خلال فترة التعافي من الأزمة. حيث جاء في مقدمتها توفير العمالة المؤهلة والتحول الرقمي للخدمات الحكومية، كما جاء تخفيض أسعار الطاقة ضمن الإجراءات التي يقترحها مجتمع الأعمال خلال فترة التعافي من الأزمة، وتبع هذه المقترحات في الترتيب تطبيق السياسات الصحية والإجراءات الاحترازية بغية الحد من ارتفاع معدلات الإصابة المتوقعة خلال الفترة القادمة.

الشكل ٧: الإجراءات المقترحة التي يجب العمل عليها
(مؤشر مطبوع لأهمية الأولويات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

جدول م ١: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو - أغسطس - سبتمبر ٢٠٢٠)^١

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية				
	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي																				
الإنتاج	٦٤	٢٨	٨	٧٢	٧	٢١	٧١	٢٤	٦٤	٣٦	٠	٦٤	٦٤	٢٣	٢٣	٧٥	٧٨	١٧	٦	٨١
المبيعات المحلية	٦٢	٢٨	١٠	٧٠	٧	٢١	٧١	٢٤	٧٠	٣٠	٠	٧٠	٧٠	٢٣	٢٣	٧٥	٧٨	١٧	٦	٨١
الصادرات	٦١	٢٦	١٣	٦٩	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٠	٠	٠	٠	٠
المخزون	٣٢	٣٨	٣٠	٤٩	٠	٢٩	٧١	٧٨	٣٦	٣٦	٠	٦٤	٣٦	٨	٥٠	٣٩	٦١	٣٣	٦	٢٩
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٣٣	٥١	١٦	٥٥	٧	٧١	٢١	٤٦	٣٥	٤٥	٥٥	٠	٤٥	٨	٨٣	٥٠	٦٣	١٣	٦	٥٠
الأسعار																				
أسعار المنتجات النهائية	١١	٧٤	١٥	٤٩	٧	٩٣	٠	٥٢	٤٤	٢٧	٦٤	٩	٥٢	٠	٧٧	٤٣	١٣	٠	١٠٠	٥٠
أسعار المدخلات الوسيطة	٤٠	٥٨	٢	٣٨	٦٤	٣٦	٠	٢٦	٣٦	٠	٥٧	٤٣	٢٦	٠	٠	٠	٢٠	٠	٠	٠
مستوى الأجور	١٨	٨٠	٢	٥٥	٠	٩٣	٧	٤٨	٤٥	١٨	٨٢	٠	٤٨	٠	١٠٠	٠	١٧	٠	٠	٠
المدخلات الأساسية																				
الاستثمار	٥	٩٣	٢	٥١	٠	١٠٠	٠	٥٠	٤٥	١٨	٨٢	٠	٥٠	٠	١٠٠	٠	٦٣	٠	٠	٠
التشغيل	٠	٩٢	٨	٤٨	٧	٨٦	٠	٥٠	٣١	٥٥	٤٥	٠	٥٠	٠	٩٢	٤٨	٦٣	٢٥	٠	٠

جدول م ٢: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ٢٠٢٠)^١

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية				
	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي																				
الإنتاج	٣٤	٥٩	٧	٥٩	٧	٧٩	١٤	٤٨	١٨	٢٧	٥٥	١٨	٤٨	٣١	٤٦	٥٣	٦٧	٢٨	٦	٧٤
المبيعات المحلية	٣٥	٥٨	٧	٥٩	٧	٧٩	١٤	٤٨	٢٠	٢٠	٦٠	٢٠	٤٨	٣٣	٥٠	٥٦	٦٧	٢٨	٦	٧٤
الصادرات	٤٨	٤٨	٤	٦٥	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧٥	٠	٠	٠	٠
المخزون	٢٠	٧١	١٠	٤٧	٧	٧٩	١٤	٥٢	١٨	٢٧	٥٥	١٨	٥٢	١٧	٥٠	٥٠	٥٠	٢٨	٦	٤٣
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٨	٨٩	٣	٥١	٧	٩٣	٠	٥٢	١٨	٨٢	٠	٥٢	٠	٩٢	٥٥	٤٨	٧٥	٦	٠	٥١
الأسعار																				
أسعار المنتجات النهائية	٨	٨٩	٣	٥١	٧	٩٣	٠	٥٢	٩	٩١	٠	٥٢	٠	١٠٠	٠	٥٢	١٣	٠	٠	٠
أسعار المدخلات الوسيطة	٥	٩٥	٠	٤٩	٠	١٠٠	٠	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥٠	٢٠	٠	٠	٠
مستوى الأجور	٢	٩٧	٢	٥٠	٨	٩٢	٠	٥٢	٩	٩١	٠	٥٢	٠	١٠٠	٠	٥٠	١٠٠	٠	٠	٠
المدخلات الأساسية																				
الاستثمار	٢	٩٨	٠	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥٠	١٨	٨٢	٠	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥٥	١٣	٠	٠	٠
التشغيل	٣	٩٧	٠	٥١	٧	٩٣	٠	٥٢	٩	٩١	٠	٥٢	٠	١٠٠	٠	٥٢	١٣	٠	٠	٠

^١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.

^٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

جدول م٣: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها) (يوليو - أغسطس- سبتمبر ٢٠٢٠)^١

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة		
	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل
النشاط الاقتصادي						
الإنتاج	٥٨	٢٢	٦٥	٦٣	٢٥	١٣
المبيعات المحلية	٥٧	٢٢	٦٤	٦٤	٢٣	١٤
الصادرات	٥٥	٩	٣٦	٥٣	٣٥	١٢
المخزون	٣٦	٢٨	٤٧	٣٨	٣٣	٢٩
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١٦	٦٨	١٦	٣٨	٤٢	٢١
الأسعار						
أسعار المنتجات النهائية	٧	٨١	١٢	١٣	٧٥	١٣
أسعار المدخلات الوسيطة	٥٤	٤٥	١	٣٥	٦٥	٠
مستوى الأجور	١٢	٨٦	٢	٨	٨٣	٨
المدخلات الأساسية						
الاستثمار	٣	٩٥	٢	١٣	٨٣	٤
التشغيل	٢	٨٨	١٠	٠	٨٣	١٧

^١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
^٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

جدول م٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها) (أكتوبر - نوفمبر- ديسمبر ٢٠٢٠)^١

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبيرة			
	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢
	أعلى	أقل	أعلى	أقل
النشاط الاقتصادي				
الإنتاج	٣٢	٥٧	١١	٥٧
المبيعات المحلية	٣٢	٥٧	١١	٥٥
الصادرات	٢٧	٥٥	١٨	٥٣
المخزون	٢١	٧٠	٩	٤٦
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٥	٩١	٤	٥٠
الأسعار				
أسعار المنتجات النهائية	٦	٩٤	٠	٥٢
أسعار المدخلات الوسيطة	٤	٩٦	٠	٤٩
مستوى الأجور	١	٩٩	٠	٥٠
المدخلات الأساسية				
الاستثمار	١	٩٨	١	٥٠
التشغيل	٤	٩٦	٠	٥١